

قضية التجنس في التشريعات الاستعمارية
دراسة حالة المتجنسين الجزائريين.

- أ. شايب قدارة

قسم التاريخ

جامعة منتوري قسنطينة

كان الجزائريون القليلون الذين تكونوا في المدارس الفرنسية، مدفوعين أكثر من غيرهم للمطالبة بالتجنس بالجنسية الفرنسية لأنهم يعتقدون في تفوق الحضارة الغربية التي ستحقق طموحهم في العدالة و المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين، وفي نفس الوقت رغبة منهم في الارتقاء الشخصي، فكانوا دعاة متحمسين لإدماج الجزائر في فرنسا و التجنس بجنسيتها.

ولكن لم يكن أمام الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية سوى قرار السيناتوس كونسيلت (Le Sénatus-Consulte) الصادر في 14 جويلية 1865 الذي حدد لأول مرة وضعية الأهالي الجزائريين بالنسبة للجنسية الفرنسية. و حسب المادة الأولى منه فإن "الأهلي المسلم الجزائري فرنسي لكنه يستمر خاضعا لأحكام القانون الإسلامي، و يمكنه - إذا طلب ذلك - أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي، و في هذه الحالة تجرى عليه أحكام القانون الفرنسي".

و هكذا يعتبر المسلم الجزائري، بمقتضى السيناتوس كونسيلت، فرنسيا لكنه لا يتمتع بالحقوق المدنية و السياسية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي، و لا يستطيع، بموجب هذا التصريح الواضح الذي تضمنه قرار 1865، أن يكون مواطنا فرنسيا حقيقيا يتمتع بالحقوق الفرنسية إلا إذا رضي التنازل عن أحكام الشريعة الإسلامية التي لا تتلاءم نصوصها و أحكامها في نظر المشرعين آنذاك، مع القوانين الفرنسية خاصة فيما يتعلق بالزواج و الطلاق و الميراث و الحالة المدنية للأطفال، و اعتبروها بالإضافة إلى ذلك ملجأ لوطنية تتعارض مع وطنيتهم الفرنسية، و عليه يجب على الأهلي، لكي يرتقي من رعية مضطهدة إلى مواطن فرنسي محترم، أن يتخلى عن كل ما يجعل منه مسلما بالمعنى السياسي و الاجتماعي للكلمة.

و هكذا كانت سياسة فرنسا تأخذ بيد ماتمنحه بيد أخرى لأنها مستوحاة في الواقع من شعور حاد بالتفوق الحضاري، فالقوانين و العادات الإسلامية التي كانت تدعي احترامها، أصبحت تدينها و تحكم عليها بأنها "متبربرة" (barbare) و تتعارض مع كرامة المواطن الفرنسي. و لهذا كله لا يمكن قبول داخل الأمة الفرنسية المتحضرة سوى الأشخاص الذين اعترفوا تلقائيا " ببربريتهم" و تنكروا لأحكام شريعتهم و تقاليدهم.

استمر العمل بقرار 1865 حتى عام 1947 على الرغم من بعض التعديلات التي أدخلت عليه سنتي 1919 و 1944، فقانون 4 فيفري 1919 لم يخفف في الواقع من الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين إلا فيما يخص بعض إجراءات التطبيق، أما المبادئ الأساسية كالتمييز بين الرعايا و المواطنين و شروط الحصول على الجنسية الفرنسي، فلم يطرأ عليها تعديل إلا بصور أمر 7 مارس 1944 الذي لا يقبل منح هذه الجنسية إلا لبعض الجزائريين الذين تتوفر فيهم شروط معينة. و لم تتغير هذه الشروط إلا بمقتضى قانون 20 سبتمبر 1947 الذي نص على تطبيق الاندماج الكامل للجزائريين، غير أن هذا القانون جاء متأخرا إذ رفضته الطبقة السياسية الجزائرية التي كانت تعمل آنذاك من أجل التحرير.

يجعل قرار السيناتوس كونسيلت المثقفين الجزائريين في وضع صعب، فالكثير منهم ممن تشبعوا بالثقافة الغربية كانوا يرغبون في التجنس الذي يمنحهم الحقوق و الامتيازات، و غير أن الثمن الذي يتطلب دفعه من أجل ذلك سيكون ثقيلا جدا لهم، ذلك أن الدين الإسلامي ليس مسألة ضمير فرد يقف لكنه قاعدة للحياة، فهو لا يفصل بين ما هو روعي و ما هو دنيوي كما هو الشأن بالنسبة للديانة المسيحية، فالتجنس بالجنسية الفرنسية يلزم الفرد المسلك الانسلاخ عن أحكام الشرع الإسلامي طوعا و الخروج عن دائرة القاضي المسلم للدخول تحت أحكام القانون الفرنسي، ذلك ما يجعل المتجنسين عرضة لرفض ذويهم الذين يعتبروهم ملحدين على الرغم من الإيمان الصادق للبعض منهم.

من يكون هؤلاء الجزائريون الذين جذ بهم قرار 1865؟ إنهم أقلية محدودة جدا من المثقفين بالثقافة الفرنسية على الخصوص، يمثلون بعض قداماء التلاميذ المتخرجون من مؤسسات التعليم الفرنسي و من المدارس العسكرية و المدارس الفرنسية - الإسلامية و الثانويات و الكليات. أما بالنسبة لمهنتهم فنج من بينهم فئة العسكريين و المدرسين بالإضافة إلى بعض الموظفين و المترجمين و الأطباء و المحامين و الصحفيين و التجار...

تبني هؤلاء أفكار الغرب ونمط عيشه و طريقته في العمل، و قد اختلفت معتقداتهم الدينية و اتجاهاتهم الفكرية، الملحدين أو غير المكترئين بعقيدتهم الإسلامية، و منهم من اقتصر في ممارسة واجباته الدينية على أبسط مظاهرها، منهم من اعتنق الديانة المسيحية. وقد انخرط بعضهم في الأحزاب السياسية الفرنسية و خاصة الحزب الاشتراكي و رابطة حقوق الإنسان، كما انضم عدد منهم في الحركة الماسونية، و كلهم تشبعوا بالأفكار اللاتينية و آمنوا بالوجود الاستعماري على أنه وجود أبدي، و اعتبروا فرنسا وطنهم الأم.

احتل المتجانسون هامة في المجتمع الجزائري فظهرت من بينهم شخصيات نالت الصدارة على الساحة الجزائرية نذكر من بينها الشريف بن حبيلس الذي يعد أحد الأعضاء الأكثر تأثيرا ضمن حركة " الشبان الجزائريين " (Les Jeunes Algériens)، و قد كان قاضيا و عضوا بارزا في نادي صالح باي بقسنطينة، و برز

إلى جانبه الدكتور مرسللي الذي كان أيضا أحد الأعضاء القياديين لهذه الحركة بمقاطعة قسنطينة، كما كان رئيسا "لرابطة المواطنين الفرنسيين من أصل أهلي".
Ligue des Citoyens français d'origine indigène . نجد كذلك طبيب العيون ابن التهانلي ولد حميدة، مؤسس و رئيس شرفي للعديد من الجمعيات الجزائرية، وقد أعتبر أحد المناصرين الكبار لسياسة التجنس الشامل للجزائريين و الذي ظل يدعو إليه على صفحات جريدته "At- Takaddoum". و كان إلى جانبه المحامي لدى محكمة الاستئناف بالجزائر أحمد بوضربة، رئيس الوفد الشباني الذي قاد إلى باريس في سنة 1908 لجنة الدفاع عن حقوق الأهالي. و كانا معا عضوان في الحركة المصونية و في رابطة حقوق الإنسان. كما برز من المتجنسين بالإضافة إلى هؤلاء كل من الأستاذ صوالح محمد، مؤلف العديد من الكتب حول التدريس و مؤسس جريدتي "L'Avenir de l'Algérie" و "En-nacih"، و عضو مؤسس للعديد من الجمعيات الثقافية و الخيرية.

أما بالنسبة للمتجنسين الذين ظهروا بعد الحرب العالمية الأولى، نجد مجموعة من المدرسين الذين تكونوا تكوينا فرنسيا، و كانت أغليبتهم من منطقة القبائل.
عبر هؤلاء عن مواقفهم الداعية إلى التجنس و الاندماج في إطار " جمعية المعلمين من أصل أهلي" (L'Association des Instituteurs d'origine indigène) التي كان لسان حالها "La Voix Humbles"، مجلة أسسها في سنة 1922 المعلم المتجنس والمناضل في الحرب الاشتراكي الفرنسي، سعيد فاسي، و ترأس إدارتها المعلم الاشتراكي العربي طهرات الذي كان عضوا نشيطا في العديد من الجمعيات بقسنطينة. و كان يحرر فيها كل من لشاني و بلحاج و جان عمروش، بالإضافة إلى المعلم رابح زناتي الذي انتقل من منطقة القبائل سنة 1913 للتدريس في قسنطينة، و يعد زعيم المتجنسين بلا منازع. و قد أصبح ينشر أفكاره في صحيفته "La Voix Indigène" التي دافعت بلا ملل فيما بين 1929-1942 عن التجنس و رأت بأنه الوسيلة الوحيدة لتحسين أوضاع المسلمين و تحقيق تطور المجتمع، و كالبت الصحيفة في عددها الأول الصادر في 13 جوان 1929 بالإسراع في فرنسة البلاد، و أعلنت مذهبها بكل صراحة قائلة: "إننا لا نخشى أن نقول الحقيقة الثابتة التالية: يجب أن تصبح الجزائر فرنسية".

و هناك أيضا من بين المتجنسين أولئك الذين اعتنقوا الديانة المسيحية و انخرطوا في "الاتحاد الكاثوليكي الأهلي" (L'Union Catholique Indigène) الذي كانت له صحيفة ناطقة باسمه تسمى "المطورني" و التي كان يشرف عليها القبائلي جوزيف زنتر . و كانت أغلبية هؤلاء المسيحيين الذين بلغ عددهم، حسب بعض التقديرات، حوالي سبعمائة في منطقة القبائل، من المتجنسين.

و لكن هل أعطى قانون التجنس ثماره المتوقعة ؟ تبين الإحصاءات أن 371 مسلما جزائريا فقط تجنسوا فيما بين 1865-1875، و قدر عدد المتجنسين سنويا بحوالي 30 متجنسا فيما بين 1865-1890 و 35 فيما بين 1890-1899.

أما الذين تقدموا بطلبات التجنيس من 1865 إلى غاية 1916، فقد بلغ عددهم 2.207، تمت الموافقة على منح الجنسية لـ 1.725 منهم بينما رفض 482 طلبا. بماذا نفسر العدد القليل للمتجنسين؟ يعود ذلك من ناحية إلى الإرادة السيئة للإدارة الاستعمارية التي كانت تتحفظ في منح الجنسية للأهالي خوفا من تدفق هؤلاء بكثرة للمطالبة بهذه الجنسية، فيهددون بالتالي الأقلية الأوروبية. ولهذا كانت تتشدد في إجراءات الحصول عليها، إذ كان على من يرغب في التجنس التقدم بطلب خطي يصرح فيه بأنه يقبل حكم القوانين المدنية و السياسية الفرنسية، فتقوم الإدارة الاستعمارية بالتحقيق في سوابق و أخلاقيات صاحب الطلب، و يمكن لها بعد ذلك أن تصدر قرارا بالرفض إذ لم يلتزم بالقانون الفرنسي فيما يخص الخالة المدنية أو تبين لها شبهة في صداقته لفرنسا، و تتخلص هكذا من الأهالي الذين قد يصبحوا عن طريق التجنيس منتخبين تنافس قائمتهم قائمة المنتخبين الأوروبيين.

و تترجم لنا هذه الأرقام من ناحية أخرى رفض الجزائريين استبدال جنسيتهم الإسلامية لأسباب دينية، لأن الدخول في الجنسية الفرنسية — كما عبروا عن ذلك — " ستكون آثاره بالنسبة لنا الإلغاء الكامل لقوانيننا و نظمنا سواء فيما يتعلق بالمسائل المادية (الشريعة) عندنا هي أساس الدين، و أنه غير مسموح لنا الخروج عن هذا الطريق السوي....

بالإضافة إلى الدين الإسلامي الذي يعد أكبر عائق أمام الإقبال على المطالبة بالجنسية الفرنسية، يوجد أيضا قيود عائلية تقف أمام الأغلبية منهم، فيشعر الفرد بالقلق و التردد قبل الإقدام على اتخاذ مثل هذا القرار الذي يعمل على إبعاده نهائيا عن العائلة الجزائرية المسلمة التي تتصل منه و تعتبره مرتدا. و عليه يمكن القول بأن التجنيس، حتى و لو كان مقبولا من طرف كل نخبة، فإنه لم يكن مطلوبا إلا من طرف الأقلية منها.

هل يجب ربط التجنيس بالدين؟ بالنسبة للذين طالبوا التجنس و لو بضياح الشخصية الإسلامية فإنهم كانوا لا يعتبرون الدين حاجزا أمام التجنيس. المهم بالنسبة لهم أن يصبح الجزائريون فرنسيين، لقد كان هؤلاء ينظرون إلى الدين على أنه قضية ضمير شخصي ليس قانونا ينظم حياة المسلم، غير أن الذين قبلوا بهذا التجنيس قد تخلوا في الحقيقة عن مبدأ "الأمة" التي ينتسبون إليها ليندمجوا في أمة أخرى لا أساس ديني لها، فكان عليهم بذلك أن يقطعوا الصلة بوسطهم الأهلي الذي أصبح ينبذهم و يصفهم بالإلحاد دون أن يكونوا على يقين أنهم سيتقبلون بصدر رحب من طرف مواطنيهم الجدد، فهم ليسوا "من هؤلاء و لا من أولئك" كما أعترف بذلك زناتي الذي عبر عن خيبة أمل المتجنسين في "وعود السلطات الاستعمارية الكاذبة التي تركتهم في حيرة قاسية، منبذين من أهاليهم، محتقرين من طرف الفرنسيين، فالشعب الأوروبي لا يود أن يفتح لهم أبوابه لكونهم من أصل مخالف لأصله، و إخوانهم الأهالي يحقدون عليهم و ينسبونهم للإلحاد هكذا وجد المتجنسون أنفسهم مرفوضون من قبل المجتمعين، فالمجتمع الفرنسي كان

ينظر إليهم بتكبر واحتقار، أما المجتمع الجزائري فقد حكم عليهم بأنهم أولئك "المطورنيين" الذين خسروا الدارين، ففي دار الدنيا لن ينالوا إلا الخزي و العار، أما في الدار الآخرة فمصيرهم عذاب جهنم.

إن هذا الموقف الصعب الذي وقع فيه المتجنسون هو الذي جعل بعض المثقفين ذوي التكوين الفرنسي يقبلون بمبدأ الاندماج و لكن دون أن يخطرأوا من أجل ذلك لقطع الصلة بذويهم، فكانوا يرحبون بنوع من التجنيس ولا يلزم مسؤوليتهم الشخصية كمثال التجنيس الأتوماتيكي الذي طبق على أبناء الأجانب المولودين في الجزائر بمقتضى قانون 1889، أو إدماج الجزائر بفرنسا عن طريق التجنيس الشامل كما طبق على اليهود بمقتضى مرسوم كريميو Crémieux الصادر في أكتوبر 1870، ذلك ما يجعلهم في مأمن من لوم مواطنيتهم. و لكن أغلبيتهم كانوا يعارضون التجنيس الفردي الذي لا يمثل بالنسبة لهم حلا كافيا للمشاكل السياسي الأهلي، غير أن ذلك لم يمنعهم من الرغبة في ممارسة الحقوق المدنية و السياسية التي يمارسها المواطن الفرنسي و الطموح

في تمثيل سياسي أوسع. و كلهم، بما فيهم المتجنسين منهم، كانوا يعتبرون أن الجماهير الأهلية بحاجة إلى من يدافع عنها و يرون أنفسهم أكثر جدارة و استحقاقا للتحديث باسم مواطنيتهم و التعبير عن مطالبهم و حقوقهم.

2- المتجنسون و المسائل السياسية الجزائرية

كان المتجنسون يطمحون لشغل وظائف سياسية عالية و شغوفين أن يؤدوا دورا رائدا في الشؤون العامة، و لم يكن ممكنا بالنسبة لهم عدم الاكتراث لمستقبل مواطنيتهم، فوضعوا أنفسهم مبكرا مشاكل المواطنة و توسيع التمثيل في المجالس النيابية و الحقوق الضرورية لكل إنسان. و قد أبدوا اهتماما كبيرا بقانون التجنيد الإجباري الذي اعتبروه فرصة هامة تسمح بالحصول على مزايا و حقوق المواطن، و قادوا حملة واسعة لإقناع الجزائريين بقبول القانون. وعندما قرر "الشبان الجزائريون" الذهاب إلى باريس لشرح أفكارهم و التعريف بمطالبهم، برز المتجنسون ضمن الوفد الأول الذي أرسل في سنة 1908 إلى رئيس الوزراء Clemenceau، كما برزوا ضمن الوفد الثاني الذي أرسل في جوان 1912 إلى Poincaré رئيس الجمهورية الفرنسية، وذلك لإقناعهما بمنح تعويضات سياسية للأهالي مقابل الخدمة العسكرية و الاعتراف للجزائريين المجندين بحق اختيار الجنسية الفرنسية بعد التسريح. ترأس الوفد الأول المحامي أحمد بوضربة، وقاد الوفد الثاني ابن التهامي، وقد طرحا أنفسهما كمدافعين عن الأهالي على الرغم من حذر هؤلاء من "أولئك المرتدين الذين يزعمون تمثيلهم".

لاشك أن نشاط المتجنسين، رغم قلة عددهم، كان هاما ومتعدد الأشكال، وقد تجلى في الصحافة والاجتماعات العمومية والتدخل في المجالس النيابية وضمن الوفود التي توجهت إلى باريس، وفي العرائض والتجمعات، وفي النوادي الثقافية والجمعيات التي أسسوها، نذكر منها: الراشدية والتوفيقية بالعاصمة، والجمعية الإسلامية القسنطينية، والصادقية بعنابة. وقد لعبت هذه الجمعيات دورا هاما في

نشر الثقافة وتشجيع التعليم ومحاربة الجهل والتعصب. كما أمتاز المتجنسون بالتسامح والروح الإنسانية رغم ما لاقوه من إجحاف. وظهرت من فنتهم عناصر لامعة في الحياة السياسية والاجتماعية أدت دورا بارزا داخل حركة " الشبان الجزائريين" من أجل المطالبة بالاندماج و توسيع التعليم الفرنسي و منح الحقوق السياسية و الدفاع عن المجتمع الجزائري المتخلف و العمل على تحقيق تقدمه داخل الوطن الفرنسي.

إلا أن هذه الحركة التي عرفت أوج نشاطها سرعان ما تعرضت للانقسام بسبب خلافات إيديولوجية و صراعات شخصية. و قد حدث هذا الانقسام أثناء الانتخابات البلدية التي جرت بالعاصمة في ديسمبر 1919 نتيجة الإصلاحات الجديدة التي جاء بها قانون 4 فيفري 1919. و كان الزعيمان المتنافسين في هذه الانتخابات هما الدكتور ابن التهامي الذي كان على رأس المنادين بالتجنيس، و الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، الذي رفض التجنيس و أنكره و راح يطالب بالحقوق السياسية مع المحافظة على الشخصية الإسلامية.

أدت هذه الانتخابات إلى تقسيم حركة الشبان الجزائريين إلى دعاة التجنيس و المعارضين له، فقد وقف الأمير خالد في برامجه الانتخابية في صف " L'Ikdam ضد المناصرين للتجنيس ودافع بشدة عن الأحوال الشخصية للجزائريين، و قد عبر عن موقفه هذا بقوله: " لا يقبل المسلم الجزائري بديلا عن جنسيته بجنسية أخرى في نطاق شخصيته الخاصة لسبب جوهرى واحد وهو المحافظة على دينه و شريعته الإسلامية".

و الواقع أن كل المثقفين الذين رفضوا التجنيس الفردي، أو لم تكن لهم الجرأة للمطالبة به حتى لا ينبذهم مجتمعهم، نادوا بتجنيس لا يفرض عليهم التخلي عن حالتهم الشخصية، هذا المطلب الذي عبر عن أمل المثقفين الجزائريين في تحقيق تطورهم داخل الإطار الفرنسي، وجد تأييدا له من طرف الحاكم العام السابق للجزائر Maurice Violette الذي طرح مشروعه عام 1931 أمام مجلس الشيوخ لمناقشته و القاضي بدمج النخبة الجزائرية في المجتمع الفرنسي مع بقائها على الشريعة الإسلامية.

إلا أن مشروع Violette المحتشم لم يصمد أمام موقف النواب الأوروبيين المعارض بشدة لمبدأ المواطنة التي تهيئهم للانفصال عن فرنسا. و الحقيقة أن ممثلي المستوطنين اثبتوا من خلال موقفهم هذا عن واقعيتهم ذلك أن المطالبة بالمحافظة على قانون الأحوال الشخصية هو في الواقع شرط معادل للمطالبة "بالجنسية الجزائرية"، و قد فهم هؤلاء هذا التناقض بين الجنسيتين، و لهذا لم يقبلوا داخل الأمة الفرنسية إلا "المجنسين الذين تخلوا عن جنسيتهم الأصلية" لأنه لا يمكن لهم أن يكونوا فرنسيين و مسلمين في آن واحد.

عارض العلماء بشدة سياسة الاندماج التي تنتكر للشخصية الإسلامية، و قادوا حربا حقيقية ضد خطر التجنيس الذي يتعارض في نظرهم مع الإسلام حيث يصبح المواطن خاضعا للقانون المدني الفرنسي لا للشريعة الإسلامية، و لهذا

اعتبروا بأن التجنس بجنسية غير إسلامية يعد كفرا و أدانوا بشدة من كانوا يتركون شريعة الإسلام و نعتهم "بالمرتدين". و عندما تحدث العلماء عن الجنسية القومية ربطوها قبل كل شيء بالإسلام لأنه أحد المقومات الأساسية للشعب الجزائري. وقد قدم الإمام عبد الحميد بن باديس تعريفا واضحا للجنسية التي صنفها إلى قسمين: الجنسية العرقية (القومية) و الجنسية السياسية ، و تتلخص الأولى في مجموع الخصائص الثقافية و الاجتماعية من لغة و دين و عادات و تقاليد التي تميز أمة عن الأخرى، أما الجنسية السياسية فهي ما يكون عند الأمة من قوانين مدنية و اجتماعية و سياسية و من حقوق و واجبات مشتركة و مصالح تربط بين أبنائها. و فيما يخص العلاقة بين الجنسيتين في كيان دولة واحدة، فيمكن لأمتين أن تختلفا في الجنسية القومية و تتحدا في الجنسية السياسية، و لكن هذا الاتحاد لا يكون إلا مؤقتا.

تجلى بوضوح هذا الاختلاف الموجود بين الجنسيتين في نظر الأوساط الاستعمارية في ميثاق المطالب المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي انعقد بمدينة الجزائر 7 جوان 1936، و الذي طالب بالمواطنة التامة لكل الجزائريين مع الاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية. و قد صفق لهذه المطالب المتجنسون مستخلصين في ذلك بأنه تجسد انتصارا للسياسة الاندماجية. و عبرت صحيفة La Voix Indigène في عددها الصادر في 11 جوان 1936 عن رضاها لهذا الاتجاه الذي سلكه المؤتمر فكتبت تقول: "تنتصر السياسة الاندماجية على طول الخط... و يحقق اتجاهنا التفوق".

و لكن الأمر يختلف بالنسبة للفرنسيين المعارضين للإدماج إذ تبين لهم بأن تطبيق مطالب المؤتمر على الفور سوف يضع الجزائر تحت سلطة أغلبية إسلامية تكون فرنسية قانونا عن طريق جنسيتها السياسية و لكنها أجنبية في الواقع بجنسيتها العرقية. و في هذه الحالة هل يضمن ربط الجزائر بفرنسا الإبقاء على السيادة الفرنسية؟ لا فرنسيو الجزائر و لا الحكومة في باريس بإمكانهم المجازفة فيما يخص هذه المسألة. لقد فهموا في الواقع التناقض الموجود بين المطالبة بكامل الحقوق السياسية كمواطن فرنسيين، و بين إرادة الإبقاء على الحقوق السياسية كجزائريين، و عليه كان الرفض لتغيير قوانين الجزائريين فيما يتعلق بهذا الموضوع.

و في الوقت الذي عاد فيه النواب المسلمون إلى نفس الطريق الذي سار عليه العلماء بعد فشل السياسة الاندماجية، وقف المتجنسون على العكس من ذلك إلى جانب فرنسا غير مباليين أن يكونوا محل سخط الشعب، بل أنهم لاموا النخبة "التي تنكرت لالتزاماتها مما خيب آمال الفرنسيين الذين كانوا يعملون على التقرب منها و الاهتمام بها"، و سارعوا عند اندلاع الحرب العالمية الثانية للإعلان عن تأييدهم و إخلاصهم لفرنسا، ذلكما عبرت عنه الصحيفة La Voix Indigène في 7 سبتمبر 1939 بقولها: "نريد أن تبقى تحت حماية فرنسا، و لهذا يجب علينا أن ندافع عن

نظامها الذي أصبح نظامنا... و نثور ضد كل محاولة تهدف إلى إبعادها عن الوطن الفرنسي الذي أصبح وطننا".

و على الرغم من انتشار الوعي الوطني لدى مختلف الطبقات الجزائرية أثناء الحرب العالمية الثانية، ظل المتجنسون ثابتين في مساندتهم لفرنسا. إلا أنهم وجدوا أنفسهم في غضون ذلك كجماعة ملعونة من طرف العلماء الذي استعملوا ضدها أحكاما دينية و اجتماعية صارمة، إذ أن المتجنس الميت لا يقرأ عليه القرآن و لا يصلى عليه، و أصبحت الطبقات الشعبية كلها تنفر من المتجنس نفورا كبيرا و تعتبره مرتدا.

أما النواب المسلمين فقد ابتعدوا نهائيا عن المتجنسين إذ أصبحوا ينبذون الاندماج و يعملون من أجل الاحتفاظ للجزائر بذاتها و لغتها و دينها، يتضح ذلك من أخذ فرحات عباس لمبادرة جمع النواب حول "بيان الشعب الجزائري" الذي أيده العلماء وحزب الشعب الجزائري. و قد اعترف هذا البيان بفشل سياسة الاندماج مؤكدا في نفس الوقت "بأن المسلم الجزائري لا يريد من اليوم فصاعدا أن يكون شيئا آخر سوى أن يكون جزائريا مسلما".

و عند نهاية الحرب العالمية الثانية كان ممثلو الجزائر كلهم إما فيدراليين أي أتباع فرحات عباس و حزبه "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" L'UDMA، لمصالي الحاج، أما المتجنسون فقد فشلوا في قيادة الشعب و وجدوا أنفسهم في عزلة و دون قاعدة شعبية، فتقلص دورهم السياسي و لم يبق أمامهم آنذاك سوى الالتحاق بصفوف الحركة

3- إيديولوجية المتجنسين و مواقفهم من خلال كتاباتهم

آمن المتجنسون "برسالة فرنسا الحضارية"، كيف لا وقد أثبت لهم أساتذتهم مدى القوة السياسية و العسكرية التي تتمتع بها و أعطوا لهم صورة مثيرة و رائعة عن فرنسا بلد الحرية والأخوة و المساواة، هذا في الوقت الذي تجاهلوا فيه تماما تاريخ الجزائر والحضارة العربية الإسلامية، فأصبح من الطبيعي إذن أن يرى المتجنسون في فرنسا "وطنهم الأم" حسب المفهوم الذي تعلموه في المدرسة الفرنسية، و لكنهم ابتعدوا في نفس الوقت عن وسطهم الأهلي الذي أصبح غريبا عنهم بعد أن أضاعوا لغتهم و عاداتهم، وقطعوا الصلة بماضيهم و نظام حياتهم التقليدية.

يمثل الشريف بن حبيلس تلك الفئة من المتجنسين المتكونين في المدرسة الفرنسية الذين تعلقوا بفرنسا و تشبعوا بثقافتها و تبنوا أفكارها. و يعد كتابه: "الجزائر الفرنسية من Algérie française vue par un indigène" منظور أحد الأهالي المنشور سنة 1914، شهادة تاريخية مطابقة لإيديولوجية المتجنسين، و هو كما وصفه المؤرخ Ageron عبارة عن مرافعة رزينة و لكنها عاطفية موجهة نحو الفرنسيين في صالح "أولئك الذين جاءوا بحماس لأخذ مكانة لهم ضمن العائلة الفرنسية مبتعدين بذلك إلى الأبد عن مجتمعهم الأصلي"، لأهلي جزائري تربي على مقاعد المدرسة الفرنسية و يحب بعمق الاسم الجميل لفرنسا.

مدح ابن حبيلس فرنسا لجلبها الأمن و الهدوء و الطمأنينة إلى الجزائر التي كانت تعيش قبل الاحتلال في الإضراب و الفوضى متبنيا في ذلك وجهة نظر المستعمرين في القول بأن الجزائر كان يسودها جو من العنف و عدم الاستقرار بسبب الصراعات القبلية و الهمجية و غياب شخصية تاريخية لها. أما فيما يخص الاستعمار فقد خصص له مدحا متحمسا، فبالإضافة إلى المحاسن الاجتماعية و الاقتصادية التي قدمها للأهالي الذين هم مدينون له بها، فإنه "منح للبعض الثروة، للأغلبية الرفاهية و للجميع رغد العيش و الهناء و حالة صحية أحسن ... إنه أحدث تغييرا جذريا في معالم المجتمع الجزائري إذ مكّنه من الخروج من حالة الخمول المستحكمة فيه منذ قرن من الزمن". و يضيف المؤلف بأن الاستعمار إيجابية أخرى، و هي إقناعه للأهالي بأن الاحتلال الفرنسي دائم و لا مفر منه، و عليهم الاستسلام لذلك، و أكد في هذا الشأن قائلا: "نضيف دون أن نخشى معارضة أحد بأن هذا الاستسلام لا يشوه أي ندم، بل بالعكس فهو كله احترام و إعجاب" متعاضيا هكذا عن عمليات التشريد و الحرمان التي تتعرض لها الشعب الجزائري بسبب الاستعمار.

و لم يظهر ابن حبيلس المشكل الإنساني الذي طرحه الاستعمار إلا في نهاية الفصل الطويل، فأوضح هذا الأمر قائلا: "بقي علينا أن نعرف إلى أي مدى يمكن للأهالي الذين قدموا سواعدهم للاستعمار التمتع بمزاياه، و إن كان قد خلق عراقيل أخرى بدلا من التخفيف من الحواجز المعنوية و المادية التي تفصل بين الشعبين و المتمثلة في ميلاد فئة من المتميزين على حساب الجماهير الأهلية" أما بالنسبة لوسطه الأهلي فقد حكم عليه المؤلف بقسوة ممزوجة بعاطفة أبوية، فوجه للأهالي من جهة انتقادات حادة إذ ندد بالكسل النابع منهم و بلا مبالاتهم و أفكارهم الضيقة و استسلامهم للبؤس و للأمراض و تصديقهم للخرافات و ممارسة الشعوذة، لكنه أشاد من جهة أخرى "بهذه الطبقة من الفلاحين البسطاء و الوديعه التي قدمت تلاميذ نجباء للمدرسة الفرنسية" . و يرى بأن هذا الشعب البائس ليس لديه ما يخسره إن أصبح فرنسيا، العرقلة الوحيدة أمام ذلك هي تأثير الأفكار السلفية المتعصبة، و لكن بإمكان التعليم الفرنسي من إزالتها. و رفض الحجة القائلة بأن الجزائريين كانوا غير قابلين للتعليم و التصحيح و أنهم أعداء للمدرسة، بل إن التعليم في نظره ضرورة و خير بالنسبة للمهزومين، فطالب بنشر التعليم الفرنسي و الثقافة الأوروبية بأسرع ما يمكن لتطوير المجتمع الجزائري. ويرى ابن حبيلس بأن شعبه وصل إلى درجة كبيرة من الانحطاط كما عبر عن ذلك أستاذه من المحافظين المصلين، مفتي قسنطينة، المولود بن موهوب. وقد نشر له أربع محاضرات حول أسباب تخلف العرب و انحطاطهم كان قد ألقاها باللغة العربية أعرب فيها من جهة، عن مظاهر الاعتراف بالجميل نحو فرنسا التي تنشر التعليم وسط رعاياها الأهالي، وندد من جهة أخرى بالجهل الذي يعمل المتعصبون على إلصاقه بالشعب، ودعا إلى محاربة الجهل و الكسل مؤكدا في هذا الشأن: " هنا يكمن عدونا الحقيقي".

لقد حرص الشريف بن حبيلس في كتابه السابق الذكر على إظهار مشاعر المتجنسين الموالية و المخلصة لفرنسا و إعجابهم بها و تعلقهم بأساتذتهم السابقين الذين تبنوا حرفيا أفكارهم و وجهات نظرهم. و لم يكن هؤلاء المتجنسون يرون أي تناقض بين المبادئ القرآنية و تعاليم أساتذتهم الفرنسيين، وكانوا يعتقدون مثلهم بأن الوقت يعمل في صالح الاندماج بين الجزائريين و الفرنسيين الجزائريين الفرنسية.

لم تكن تتطابق إيديولوجية المتجنسين هذه التي تحمست للاندماج عن طريق التجنيس بغض النظر عن الدين مع الإيديولوجية التي تبنتها أغلبية المثقفين والتي كانت ترحب بفكرة الاندماج مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية لأن ذلك يجعل منهم فرنسيين ومسلمين في آن واحد، أما الاندماج عن طريق التجنيس فيجعل منهم فرنسيين مسحيين أو لا دين لهم. و كان فرحات عباس من بين هؤلاء، و قد رد على القول بفقدان النخبة لشخصيتها و دويانها في فرنسا " بأن الإسلام هو الوطن الروحي الذي لا حدود له يوحنا من المهد إلى اللاحد"، و لهذا كما قال " بقيت مسلما و جزائريا، و لكن الثقافة الفرنسية أعطتني معنى رفيعا للحياة و جعلتني أفهم الديمقراطية و الإنسانية، فقيت مخلصا لها إن كان ما يريده فرحات عباس هو رؤية الجزائريين المسلمين يتحصلوا على المواطنة الفرنسية دون تجنيس لأن هؤلاء فرنسيون و بالتالي فهم ليسوا بحاجة للتجنس.

وعلى عكس الشريف بن حبيلس الذي مجد الاستعمار، أعطى فرحات عباس في كتابه " الشاب الجزائري " (Le Jeune Algérien) نظرة صادقة عن معاناة المهزومين من مظالم الاستعمار الذي يعني بالنسبة له التقتيل و التشريد و التخريب.

و في الوقت التي تعرض فيه ابن حبيلس إلى المبادئ الإسلامية لإشعار مواطنيه بالخل مما أصبحوا عليه، كان فرحات عباس على العكس، يرجع إليها للإشادة بالحضارة العربية الإسلامية و الدفاع عن العروبة و الإسلام. و لم يكن في تمجيد الماضي و التأسف عن الزمن الغابر، أي قبل 1830، بل كان لديه إيمان قوي بالمستقبل الرائع الذي ينتظر العالم الإسلامي و الشعوب بالغبطة لنهضته.

إن هذا الميل نحو الإسلام الذي عبر عنه فرحات عباس يترجم حرصه على عدم قطع الصلة بأمجاد الماضي الغابر و بوسط الأهل. و قد فضل المواطنة في إطار قانون الأحوال الشخصية على التجنيس الفردي، ذلك ما يفسر التقارب الذي وقع بينه و بين ابن باديس منذ انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 و التعاون الذي أصبح يربطه بجمعية العلماء و الذي استمر إلى غاية انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1956.

ولكن هذه الإيديولوجية التي تطمح إلى تحقيق الاندماج مع التمسك بالقيم الثقافية و الدينية الخاصة بالمجتمع الجزائري، تتناقض تماما مع أصحاب إيديولوجية تؤمن بالفرنسية التامة و تعمل على التنصل من الثقافة الوطنية و السعي لتقمص هوية المستعمر و الذوبان في المجتمع الفرنسي. يتشكل أنصار هذه الإيديولوجية في معظمهم من منطقة القبائل، منهم من أعتنق المسيحية، و أغليبيتهم

كانوا من المتخرجين من مدارس تكوين المعلمين. تواجد أنصار الفرنسية الشاملة بكثرة في منطقة القبائل يفسر بالتشجيع الذي ما انفك الاستعمار يبدية لعملية فرنسية وتنصير القبائل، وكان يهدف في الحقيقة من وراء إدماج الأقلية البربرية، سواء عن طريق تنصير أو باسم اللانكية، إلى ضرب الكتلة العربية – الإسلامية بإظهار كيان القبائل كيانا منفصلا عنها، و سيتم على أساس ذلك دم منطقة القبائل كلها روحا و جسدا إلى فرنسا. و قد ترجم هذا الاندماج في أكثر الأحيان على أنه حركة بربرية (Le berbérisme) بدعوى أنها حركة تدافع عن الثقافة البربرية بينما هي على الأصح حركة انفصالية تتنكر للتضامن العربي – الإسلامي.

نادت هذه الإيديولوجية بفرنسة القبائل فرنسة شاملة، ففي سنة 1930، صرح القبائلي المسيحي و المحامي إبايزن بلقاسم الذي أصبح يدعى Augustin، بأن الشبيبة القبائلية ترغب في الفرنسية، و فسر ذلك بأسباب عرقية حيث اعتبر " بان القبائلي لا ينتسب إلى الجنس السامي لكنه من حوض البحر الأبيض المتوسط وقد حصره التاريخ في جبال جرجرة بينما مشاعره هي قريية من الشعوب اللاتينية". كما فسر ذلك بأسباب تاريخية: "فالقبائلي عكس العربي ليس لديه تقديس لماضيه التاريخي ولا إله ولا حضارة إسلامية ولا محمد يقده، فهو كاللوح المصقول، المسيحية هي إذن المذهب الوحيد القادر على إعطاء شخصية القبائلي كرامتها. و قد تجرأ من جهته المحامي حنفي لحكم في كتاب معاد للإسلام بعنوان: "رسائل جزائرية" نشر سنة 1936 ليس على مهاجمة " الغزو العربي" فحسب، بل حتى إلى انتقاد الإسلام نفسه حيث اعتبر " أسوء نتيجة انجرت عن الغزو العربي تمثلت في إدخال عالم الموت هذا الذي يسمى بالإسلام.... إلى منطقة القبائل"، و صرح بأن مبادئ الإسلام " تتناقض تماما مع قوانين الحياة الحديثة" وأن الجماهير الجاهلة – باعتناقها للإسلام- " سوف تتجه دون شك نحو هلاكها" ودعا إلى ضرورة الاندماج مع فرنسا لانقاذ ما تبقى من الموروث البربري اللاتيني.

ظل المتجنسون رغم قتلهم، يعبرون عن آرائهم التي طرحها كل من فاسي وزناتي و صوالح وبلحاج وحاج حمو وغيرهم، و ظلوا يؤكدون بأن التجنيس هو النهج الوحيد الذي اختاره للدخول إلى المواطنة الفرنسية من بابها الواسع، لكنهم اصطدموا بمعارضة رجال الإصلاح القوية لهذا التجنيس و تحذيرهم من خطورته على الجزائر وعلى الجزائريين خاصة بعد تزايد عدد المتجنسين إلى ثلاثة أضعاف عما كانوا عليه قبل سنة 1930.

هذه الزيادة تعود في غالب الظن إلى نشوة الاحتفالات المؤوية و الأمل الذي أصبح يراود أغلبية الشبان الجزائريين في فتح عهد جديد من اللبرالية السياسية بمناسبة هذه الذكرى التي ستتسج إلى الأبد الوحدة الفرنسية الإسلامية، ذلك ما أثار مخاوف العلماء الذين قادوا حملة مكثفة على أعمدة الصحافة لإدانة الأفكار التي نادى بها المتجنسون. وقد تدخل أحمد توفيق المدني ليدق ناقوس الخطر حول هذه المسألة المصيرية في مقال نشره بجريدة الإصلاح في 27 فيفري 1930 تحت

عنوان "بين الموت والحياة" بين فيه وصف الذين يتخلون عن التشريع الإسلامي بالكفار، وقال في هذا الصدد: "إن الخمسة ملايين من المسلمين الجزائريين لا يقبلون بالتجنيس ولا بأية حقوق تمنح لهم تحت شرط التجنس، إنهم يفضلون الموت فقراء، محرومين من كل شيء، لا يبصرون ولا يسمعون، على أن يعيشوا متخلين عن دينهم". إن موقف العلماء الواضح والصريح من التجنس هو في الواقع عمل سياسي يتفق مع ذلك العمل الذي قام به الأمير خالد عشية الحرب العالمية الأولى والمعارض للتجنيس والاندماج في الأمة الفرنسية.

وكما هاجم العلماء المتجنسين، هاجمهم هؤلاء أيضا، و حذروا من خطورة النظريات التي يطرحها العلماء، هذا على الرغم من اعترافهم في بداية الأمر بفائدة عملهم الإصلاحي. وقد أصبحوا بعد ذلك يتضايقون من انتشار الدعاية التي كان يبثها رجال الإصلاح وتأثيرها وسط الجماهير و دفاعهم عن العروبة والإسلام و الوطن الذي اتخذ شكل العمل السياسي بالنسبة لهم، فاعتبروا بأن جمعية العلماء تجاوزت الإطار الديني والثقافي الذي التزمت به رسميا، ونظروا إلى العلماء على أنهم رجال دين رجعيون ومتعصبون أكثر منهم رجال ثقافة وسياسة.

وكان فرع قسنطينة " لجمعية المعلمين من أصل أهلي" من ألد أعداء جمعية العلماء، فقد هاجم بشدة الدعاية التي كانت تقوم بها الجمعية، وكان على رأس المهاجمين رابح زناتي الذي حذر من خطورة دعايتهم "لأنها تعمل على تحريض المسلمين ضد فرنسا". ذلك ما جاء في تقرير مطول وجهه زناتي في سنة 1938 إلى السلطات الاستعمارية يحمل عنوان: " ستكون نهاية الجزائر الفرنسية" (Comment sera l'Algérie française) بين فيه مخاوف المتجنسين من انتشار أفكار العلماء ومدى نجاحها وسط الجماهير، وكتب في هذا الشأن يقول: " بأن حركة العلماء أصبحت تقف بشدة ضد كل ما هو غربي و تحاول عرقلة تطور المسلمين بالعمل على إبعادهم عن فرنسا وحرمانهم من فوائد العلوم الحديثة".

و أضاف زناتي " بأن جمعية المعلمين من أصل أهلي قد أنجزت مهمتها المشرفة جدا والمتمثلة في تحطيم الحاجز الموجود بين الأوروبيين و الأهالي، وهي تعمل على تحقيق التفاهم الودي بينهم، غير أن ظهور جمعية العلماء أدى إلى قلب الأوضاع إذ أصبح على الأهالي واجب المحافظة على خصائصهم ومقوماتهم الشخصية، كما توجه العمل السياسي لديهم نحو تحقيق الاستقلال وإقامة الحكم الإسلامي...". وهنا يكمن الخطر الكبير بالنسبة للمتجنسين لأن عمل العلماء يتعارض تماما مع طموحاتهم في دوام " الجزائر الفرنسية".

وقد عبر زناتي في هذا التقرير عن القلق الذي أصبح ينتاب المتجنسين حول مستقبل الجزائر الفرنسية، و لام فرنسا التي لم تحرك ساكنا أمام العمل الذي تقوم به الحركة الإصلاحية و الذي يعمل على " إثارة المسلمين ضد صاحبة الفضل عليهم ودفعهم إلى تحقيق استقلال الجزائر في أقرب الآجال". و يعترف زناتي بنجاح الحركة الإصلاحية مما يزيد من خطورتها، مؤكدا في هذا الشأن بأن "

نجاح العلماء كان باهرا، وليس هناك إلا من لا يريد أن يبصر لكي ينكر أهمية الحركة التي أنشأوها أو يقلل من نتائج عملهم الثوري على الحاضر والمستقبل". و نظرا لخطورة عملهم يتساءل زناتي إذا كانت فرنسا المسؤولة عن النظام في الجزائر ستسمح بمحاولة تنظيم ثورة فكرية بمثل هذه الدرجة من الخطورة ؟ و هل ستقبل فرنسا الجمهورية و اللائكية، فرنسا أم حرية المعتقد، أن تنتشر أمام أعينها حركة ثورية عميقة قد تعرض البلاد للنار و الدم ؟ و هل ستسمح لحفنة من الطموحين أعماهم التعصب، بفرض دين آخر على الشعب غير دين أجداده، و نظام أجنبي مستورد ظل دائما محل كره من طرف كل مسلمي العالم، و لهذا وجد نفسه معزولا منذ قرون في صحراء نجد ؟ و هكذا اعتبر زناتي بأن الأفكار التي ينشرها العلماء هي دخيلة و غريبة عن المجتمع الجزائري.

و إلى جانب النشاط الديني و الثقافي الذي يقوم به العلماء تم التأكيد في التقرير على عملهم السياسي لإبراز " نشاطهم الهدام ضد النفوذ الفرنسي الذي أفلت من نظر السلطات الجزائرية و المتروبولية". و يتعرض التقرير هنا لكلمة ابن باديس في الشهاب التي أعلن فيها بأن الأمة الجزائرية المسلمة ليست فرنسا و لا يمكن أن تكون فرنسا... ليبين أن ابن باديس يكشف بذلك عن نواياه الحقيقية و يطرح بجساسة قضية استقلال الجزائر".

و يتهم زناتي العلماء بالانصياع لوعود الشيوعيين " فالتحدث عن استقلال هو نتيجة تأثير دعايتهم على العلماء". كما اتهمهم بالإذعان لأوامر المؤتمر الإسلامي بالقدس مستدلا في ذلك بإعلانهم الحرب على الاندماج و التجنيس. و فيما يخص هذا الموضوع بالذات، أبرز التقرير الدور الذي أداه الشيخ الطيب العقبي في محاربته لمنح المواطنة الفرنسية لمسلمي الجزائر حيث اعتبر "بأن كل من يستبدل الأحكام الشرعية للإسلام بالقوانين الدنيوية، يرتكب حسب قواعد الإجماع بدعة و كفرا"، و عليه أصدر فتوى يحرم فيها التجنيس. و أوضح التقرير بأن ابن باديس ذهب إلى أبعد من ذلك حيث يرى بأن "ابن المطورني إذا كان راشدا و لم يتخل عما قام به والده و لم يتبرأ منه، يجب أن يتعامل كهذا الأخير، فلا يصلى عليه و لا يدفن في مقابر المسلمين". و عرض التقرير في هذا الصدد محتوى الفتوى التي أصدرها ابن باديس و التي حررها بقسنطينة في 10 أوت 1937 اعتبر فيها عملية اكتساب جنسية غير مسلمة بمثابة التخلي عن الشريعة المحمدية مما يؤدي إلى الكفر، مكا أدان من يتزوج بامرأة لها جنسية أجنبية عن الإسلام مع علمه التام بالنتائج التي يمكن أن تتجر على ذريته، إذ أن القانون الفرنسي يقضي بأن أبناءه منها يتبعون جنسية أمهم، معتبرا مثل هذا الزوج كافرا. و اعتبر التقرير فتوى ابن باديس غير شرعية لأنها لا تستند إلى النصوص الصحيحة للقرآن، و حكم على ابن باديس بأنه " تصرف كدكتاتور و كبابا معفى من الخطأ"، و أيضا " كرجل متعصب و نصير متكبر و منافس لفرنسا". و استخلص القول " بأن مثل هذه الفتوى تدخل في إطار الحرب خدعة لمحاربة التأثير الفرنسي، لهذا وجه العلماء الضربة ضد المستفيدين أكثر من التأثير الإيجابي للتربية الفرنسية أي أولئك

المسلمين الذين أصبحوا فرنسيين أو تزوجوا بفرنسيات فكانوا أول من يجب تحطيمهم و معاملتهم كمرتدين".

و في نهاية تقريره، وجه زناتي تحذيرا شديدا للهجة إلى فرنسا التي إن تركت الميدان حرا للعمل المضر الذي يقوم به العلماء، سيؤدي ذلك لا محالة إلى إضعاف سلطتها و هلاك الجزائر الفرنسية.

نستخلص من هذا التقرير مدى تخوف المتجنسين و قلقهم من نشاط الحركة الإصلاحية و من نجاح أفكارها التي تتناقض مع أفكارهم و طموحاتهم و تنقف حاجزا أمم تحقيق طموحاتهم. و بناء على هذا التقرير أعترف المتجنسون في نفس الوقت بفشل جهودهم أمام اتساع حركة العلماء و دعايتها و قوة تأثيرها وسط الجماهير.

يتبين من كل ما سبق أن المتجنسين حملوا إيديولوجية و مشروعاً سياسياً يخدم مصلحة الاستعمار الفرنسي، بينما تجاهلوا المسألة الوطنية و تنكروا لأصالة و مقومات المجتمع الجزائري ذلك ما يؤكد عزلتهم عن هذا المجتمع الذي لم يقتنع بأفكارهم المعارضة للقيم الإسلامية و الوطنية.

و على الرغم من انتقادهم للنظام الاستعماري و دفاعهم عن القيم الإنسانية إلا أنهم ظلوا فئة محدودة العدد ليس لديهم أي وزن يمكنهم من التأثير على الرأي العام الجزائري أو ممارسة نوع من الضغط على الاستعمار، فقد فشوا رغم وطنيتهم المخلصة لفرنسا و تمسكهم بسيادتها في دفعها لتطبيق تجنيس شامل على الأقل للنخبة كما كان يأمل الكثير منهم نظرا لما يترتب عن التجنيس الفردي من مواقف محرجة أمام مواطنيهم الذين كانوا ينبذونهم. و مع ذلك ظل المتجنسون يرددون بأن الجزائر فرنسية و أن المسلمين فرنسيون معتبرون كل معارضة للاندماج شكلا من أشكال الجهل و التعصب.

و عندما حلت الحرب العالمية الثانية، أصبحوا مخيرين بين الولاء لفرنسا أو التضامن مع الشعب، فاختاروا فرنسا، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه الجماهير الشعبية تعبر عن تعلقها بدينها و شخصيتها و عن طموحاتها في التحرر، إلا أن الأحداث تجاوزتهم، فخسروا المعركة أمام التيار الوطني المتصاعد، و لم يبق أمامهم عندئذ سوى الاختفاء بعد أن تبين زيف ما كانوا يعتقدون و استحالة ما كانوا يطمحون إليه.

المراجع:

- 1- Larcher, Traité élémentaire de législation algérienne. Tome 2, la justice, les personnes. Ed. A. Rousseau, Paris, A.Jourdan, Alger, 1911; p 526.
- 2- Guy Pervillé; Les étudiants algériens de l'université française, 1880 – 1962. Ed. Casbah, Alger, 1984, p.76.
- 3-Ch.R.Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine (1871 – 1954). Tome second, PUF, p.339.
- 4-Ch.R.Ageron, Histoire de l'Algériens musulmans et la France. Tome 1,P.U.F.1968, p.344.

- 5-Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien; 1919 – 1951. Tome 2, Sned, Alger, 1980, p.887.
- 6- ذلك ما حدث أثناء الانتخابات البلدية في المقلع، بلدة صغيرة في بلاد القبائل، حيث أصبح المجلس البلدي يتشكل في أغليته من المنتخبين الأهالي المتجنسين و أقلية فرنسية أوروبية، مما دفع مجلس العمالة بالجزائر إلى إصدار قرار بإلغاء الانتخابات و حل المجلس البلدي نعللا ذلك بدعوى وجود أغلبية إسلامية و لو متجنسة تضر بالمصلحة الفرنسية و تقضي على سياسة التفوق. أنظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات) القسم الثاني في الجزائر 1925 – 1954. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 161 – 167.
- 7- عريضة طبعت بقسنطينة في 10 جويلية 1887 وقع عليها ألف و سبعمائة شخص وجهوها باسم سكان الجزائر إلى البرلمان الفرنسي و مجلس الشيوخ شرحوا فيها أسباب معارضتهم للتجنس. أنظر : جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر، 1830 – 1914. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 197 – 205.
- 8- La voix indigène, 30 Septembre 1930.
- 9- المقصود بهذه العبارة الشخص الذي غير دينه، و قد جاءت من العبارة الفرنسية: "il a tourné la veste" و تعني الشخص المرتد.
- 10- حول المطالب التي قدمها الوفد في سنة 1912، أنظر: Chérif Benhabyles, l'Algérie française vue par un indigène. Alger, 1914, pp 117-122.
- 11- Ageron "L'Emir Khaled fut-il le premier nationaliste algérien ?". In politiques coloniales au Maghreb, P.U.F, 1973; p.265.
- 12- Maurice Violette, L'Algérie vivra-t-elle ? Notes d'un ancien gouverneur général. Librairie Felix Alkan, Paris, 1931, p.429.
- 13- أنظر: الشهاب، فيفري 1937، الجزء 12، المجلد 12، ص ص. 504-506.
- 14- آثار الفشل الذي صبغ حركة المطالب الإسلامية و رفض حكومة Daladier تطبيق مشروع بلوم فيوتيت خيبة أمل واسعة لدى النواب المسلمين الذين كان عليهم منذ ذلك الوقت أن يختاروا بين التوجه أما نحو فرنسا و إما نحو الشعب، فاختار الكثير منهم و على رأسهم فرحات عباس، التقرب من الشعب و تراجعوا نهائيا عن فكرة الاندماج.
- 15- La Voix indigène , 11 Août 1936.
- 16- Ageron, "Ferhat Abbas et l'évolution de l'Algérie musulmane pendant la 2 guerre mondiale". In Revue d'Histoire maghrébine, n°4, juillet 1975, p. 126.
- 17- Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine...op.cit, p.239.
- 18- Benhabyles; op.cit; p 5.
- 19- Ibid.pp.15-17.
- 20- Ibid .p 19-20.
- 21- Ibid, p. 79.
- 22- Ibid, p.152.
- 23- Ferhat Abbas, Le Jeune Algérien.Ed. Garniers Frères, Paris, 1981, p 27.
- 24- Ageron, Histoire de l'Algérie contemp..op. cit. p. 314.
- 25- Ibid.p.340.
- 26- Ali Merad, Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940. Ed. La Haye, Mouton, Paris, 1967, p. 409.

27- R. Zenati, " Comment périra l'Algérie française". Ed. Attali, Constantine, 1938. Préfecture Constantine, 14 décembre.